

تقرير الحوكمة لعام 2016

شركة رأس الخيمة العقارية "ش.م.ع"

تقرير الحوكمة الصادر عن شركة رأس الخيمة العقارية "ش.م.ع" لعام 2016

أولاً: ممارسات حوكمة الشركات:

لقد بدأت شركة رأس الخيمة العقارية بتطبيق وتبني قوانين وأنظمة حوكمة الشركات منذ عام 2009 إذ صدر تقرير الحوكمة عن عام 2009 في شهر يونيو 2010 وهو منشور على موقع هيئة الأوراق المالية والسلع، كما صدر تقرير الحوكمة عن عام 2010 في شهر فبراير 2011، وتقرير الحوكمة عن عام 2011 في مارس 2012 ونشر على موقع هيئة الأوراق المالية والسلع وموقع الشركة الإلكتروني، وكذلك تقارير الحوكمة للأعوام 2012، 2013، 2014، 2015 وتم نشرها على موقع هيئة الأوراق المالية والسلع وموقع الشركة الإلكتروني، ويعد هذا التقرير الثامن من نوعه وهو يتعلق بعام 2016.

تؤمن شركة رأس الخيمة العقارية بضرورة وأهمية التطبيق العملي لمبادئ وقوانين الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي بشكلها الدقيق وبما يتلائم مع مصالح الشركة ومساهميها لما لهذه القوانين والضوابط من آثار إيجابية تعود بالنفع على كافة الأطراف. وتؤمن شركة رأس الخيمة العقارية أن الالتزام بمبادئ وقواعد الحوكمة من شأنه أن يحافظ على أموالها وأموال المساهمين معها لما تكفله هذه المبادئ من معايير شفافية وكفاءة تدفع الشبهة عن الشركة وتؤمن ثقة المساهمين في مجلس إدارتها مما يدفع عجلة الإنتاج إلى الأمام.

ولذلك فإن شركة رأس الخيمة العقارية تلتزم بمعايير الامتثال بتطبيق القرارات واللوائح والأنظمة والقوانين المتعلقة بتنظيم وإدارة الشركات المساهمة العامة والتي ينبع معظمها من قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية وما تلاه من قرارات أو تفسيرات أو توجيهات أصدرتها هيئة الأوراق المالية والسلع والجهات الرسمية المختصة في الدولة لاحقاً وحتى الآن في كافة أنشطتها وتعاملاتها.

وتود شركة رأس الخيمة العقارية أن تؤكد بأنها ملتزمة بتطبيق الأحكام الواردة في القرار الوزاري رقم 7 لسنة 2016 باعتباره أحدث تشريع صدر في هذا الشأن.

أما الدورة الحالية فقد بدأت بانتخاب تسعة أعضاء مجلس إدارة بتاريخ 19 مارس 2015 في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة وتمتد فترة المجلس حتى 1 أبريل 2018.

ثانياً: تعاملات أعضاء مجلس الإدارة في الأوراق المالية:

يلتزم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيها بالقواعد والإجراءات التي تحكم تعاملات أعضاء المجلس وموظفي الشركة ممن تتوافر لديهم معلومات بحكم مناصبهم، وبهدف الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح وإتاحة الفرصة للمساهمين ليكونوا متساوين في تعاملاتهم في سهم الشركة في ذلك شأن المطلعين من داخل الشركة.

فلقد قامت الشركة بتزويد السوق المالي بقائمة بأسماء السادة/ رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة وكذلك قائمة محدثة بأسماء المطلعين من الإدارة التنفيذية ورؤساء الأقسام مما يحتم على هؤلاء المطلعين الالتزام بالإجراءات التي يضعها السوق والهيئة عبر أخذ موافقة مدير السوق المالي على أية تعاملات تجرى على الورقة المالية الخاصة بالشركة (سهم الشركة) سواء بالبيع أو الشراء ومن خلال قاعة التداول أو التحويلات العائلية في إدارة المقاصة.

كما أن إدارة السوق المالية توقف تلقائياً عبر نظامها الإلكتروني كل من وردت أسمائهم في قائمة المطلعين من التعامل في أسهم الشركة بيعاً أو شراء قبل خمسة عشر يوماً ولحين الإفصاح عن النتائج المالية اللازمة لكل فترة وهذا الموضوع يتم ألياً عبر نظام السوق وهيئة الأوراق المالية والسلع.

أما إذا رغب أي من المطلعين بشراء أو بيع أسهم الشركة خلال فترة السماح (خارج فترات المنع) فيتوجب عليه تقديم طلب وفقاً للنماذج المعتمدة من سوق أبو ظبي للأوراق المالية ومن وسيطه المالي.

تجدر الإشارة إلى أن شركة رأس الخيمة العقارية قد ألزمت جميع موظفيها باتباع الإجراءات التي يقرها السوق المالي بهذا الخصوص مشددة بين الحين والآخر على تطبيق هذه القوانين والالتزام بها وكذلك ما يستجد من أية قوانين وقرارات وتعاميم يصدرها السوق والهيئة والتي تحكم هذه التعاملات.

وتهدف الإجراءات المتخذة إلى المحافظة على سمعة الشركة وتعزيز ثقة المساهمين والمستثمرين بها بحيث لا يقوم مجلس الإدارة والعاملين بالشركة باستغلال المعلومات التي قد تتوفر لديهم قبل غيرهم لتحقيق مكاسب مادية دون غيرهم، ولذلك فإن الشركة تطبق كافة اللوائح التنظيمية التي أصدرتها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية أو تلك التي ستصدر مستقبلاً.

وخلال السنة المالية 2016 لم يجري أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو أزواجهم أو أبنائهم أية تعاملات على سهم الشركة سواء بالبيع أو الشراء.

ثالثاً تشكيل مجلس الإدارة:

أ تشكيل مجلس الإدارة والبيانات الخاصة بالسادة رئيس وأعضاء المجلس والخبرات والمؤهلات التي يتمتع بها كل منهم:

بموجب المواد رقم (21،22،23) من الباب الرابع للنظام الأساسي للشركة، يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يشكل من ثمانية أعضاء على الأقل وعشرة على الأكثر تنتخبهم الجمعية العمومية العادية للشركة بالتصويت السري وتكون مدة المجلس ثلاث سنوات وعليه فقد تم انتخاب مجلس إدارة للشركة للدورة الرابعة في اجتماع الجمعية العمومية السنوية العادي للشركة يوم الخميس الموافق 19 مارس 2015 وبهذا يكون المجلس قد أمضى سنتين تقريباً حتى إعداد هذا التقرير، ويضم المجلس المنتخب تسعة أعضاء جميعهم من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة والمشهود لهم بالخبرة الطويلة والمتنوعة والكفاءة العالية ولا يزال يمارس هذا المجلس صلاحياته حتى الآن إذ تنتهي مدة المجلس الحالي بتاريخ 1 أبريل 2018 وفيما يلي بيان بتشكيل المجلس حسب فئات أعضائه والبيانات الخاصة بهم والخبرات والمؤهلات التي يتمتعون بها:

اسم العضو	المركز	تنفيذي	غير تنفيذي	
			مستقل	غير مستقل
السيد/ محمد حسن عمران	رئيس مجلس الإدارة		X	
السيد/ عبد العزيز عبد الله الزعابي	نائب رئيس مجلس الإدارة		X	
السيد/ محمد سلطان القاضي	العضو المنتدب/ الرئيس التنفيذي	X		
الشيخ/ طارق أحمد القاسمي	عضو مجلس الإدارة		X	
الشيخ/ أحمد بن عمر القاسمي	عضو مجلس الإدارة		X	
الدكتور/ مصطفى علي الشرياني	عضو مجلس الإدارة		X	
الدكتور/ محمد عبد الله المحرزي	عضو مجلس الإدارة		X	
السيد/ جمال سالم بن درويش	عضو مجلس الإدارة		X	
السيد/ محمد أحمد رقيط	عضو مجلس الإدارة		X	

وفيما يلي البيانات الخاصة بالسادة رئيس وأعضاء المجلس والخبرات والمؤهلات التي يتمتعون بها:

1- السيد/ محمد حسن عمران: يحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة الالكترونية و الاتصالات من جامعة القاهرة في الجمهورية العربية المصرية وقد حصل عليها عام 1977، وقد تولى رئاسة مجلس إدارة مؤسسة الإمارات للاتصالات "اتصالات" منذ عام 2005 وحتى عام 2012 التي تعد من أكبر الشركات على الصعيد العالمي، والمصنفة ضمن أكبر 500 شركة على مستوى العالم ضمن قائمة الفايينانشال تايمز، وتستحوذ على المرتبة 17 عالمياً في قطاع الاتصالات على أساس القيمة السوقية التي تقدر بنحو 25 مليار دولار.

وقد صنفته مجلة أريبيان بزنس في عام 2010 ضمن قائمة أقوى 100 شخصية عربية، ويعد الشخصية العربية الوحيدة التي حافظت على تواجدها في قائمة عام 2010 كما فاز بجائزة الرئيس العالمي التنفيذي لعام 2010 من هيئة الاتصالات الدولية كأفضل قيادي عالمي في قطاع الاتصالات.

انضم محمد عمران إلى "اتصالات" في العام 1977، وبعد سنة واحدة من إنشائها، وشغل أول منصب في الإدارة العليا عام 1982 حيث شغل منصب مدير منطقة رأس الخيمة، وعين بعدها نائباً لمدير عام "اتصالات" في عام 1984، وتدرج حتى وصل إلى منصب الرئيس التنفيذي ل"اتصالات" عام 2004.

كما شغل محمد عمران منذ عام 1997 وحتى عام 2012 منصب رئيس مجلس إدارة شركة "الثريا" إحدى الشركات الرائدة عالمياً في مجال خدمات اتصالات الهاتف المتحرك عبر الأقمار الصناعية مع تغطية تشمل حوالي ثلثي الكرة الأرضية.

وقد أصدر صاحب السمو الشيخ/ خليفة من زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" مرسوماً بتاريخ 2013/4/15 يقضى بتعيين محمد عمران الشامسي رئيساً لمجمع كليات التقنية العليا بدرجة وزير.

وكان أول انتخاب للسيد/ محمد عمران لعضوية مجلس إدارة شركة رأس الخيمة العقارية قد تم بتاريخ 2 أبريل 2009 في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والذي امتد حتى تاريخ 1 أبريل 2012 وقد تم إعادة انتخابه لعضوية مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 19 مارس 2015 لمدة ثلاث سنوات تنتهي في 1 أبريل 2018 وعليه تكون المدة التي قضاها كرئيس مجلس إدارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له قرابة ثمان سنوات.

2- عبد العزيز عبد الله الزعابي:

النائب الثاني لرئيس المجلس الوطني الاتحادي، ولديه خبرة غنية جداً في مجال إدارة الأعمال والقطاع العقاري والمصرفي ويحمل شهادة بكالوريوس إدارة أعمال دولية من جامعة سان جوس بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1987 وشغل منصب عضو مجلس إدارة للعديد من الشركات.

وكان أول انتخاب للسيد/ عبد العزيز عبد الله الزعابي لعضوية مجلس إدارة شركة رأس الخيمة العقارية قد تم بتاريخ 2 أبريل 2009 في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والذي امتد حتى تاريخ 1 أبريل 2012. وقد تم إعادة انتخابه لعضوية مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 18 أبريل 2012 ولمدة ثلاث سنوات انتهت في 1 أبريل 2015 وقد تم إعادة انتخابه مرة أخرى لعضوية مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 19 مارس 2015 لمدة ثلاث سنوات تنتهي في 1 أبريل 2018 وعليه تكون المدة التي قضاها كرئيس مجلس إدارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له قرابة ثمان سنوات.

3- محمد سلطان القاضي:

يتمتع بخبرة واسعة جداً في مجال الإدارة وتمتد عبر 35 عاماً تدرج فيها بالمناصب والوظائف وقضى معظمها في مؤسسة الإمارات للاتصالات "اتصالات" (26) عاماً شغل خلالها عدة مناصب قيادية منها مدير عام مؤسسة الإمارات للاتصالات برأس الخيمة ورئيس مجلس إدارة شركة زانتل (شركة زنجبار للاتصالات في زنجبار) وقاد فريق عمل تمكن من الفوز برخصة تشغيل مؤسسة الإمارات للاتصالات بالسودان (سوداتل) وكان عضواً في مجلس إدارة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) على مدة 15 عاماً وممثل الإمارات باللجنة الدائمة للاتصالات بجامعة الدول العربية بالقاهرة بالإضافة إلى العديد من المهام الأخرى وهو خريج كلية البريد والاتصالات الملكية البريطانية.

وكان أول انتخاب للسيد/ محمد سلطان القاضي لعضوية مجلس إدارة شركة رأس الخيمة العقارية قد تم بتاريخ 2 أبريل 2009 في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والذي امتد حتى تاريخ 1 أبريل 2012. وقد تم إعادة انتخابه لعضوية مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 18 أبريل 2012 ولمدة ثلاث سنوات انتهت في 1 أبريل 2015 وقد تم إعادة انتخابه مرة أخرى لعضوية مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 19 مارس 2015 لمدة ثلاث سنوات تنتهي في 1 أبريل 2018 وعليه تكون المدة التي قضاها كرئيس مجلس إدارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له قرابة ثمان سنوات.

4- الشيخ/ طارق أحمد بن حميد القاسمي

وهو يحمل درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سان فرانسيسكو – الولايات المتحدة الأمريكية ويتمتع بخبرة واسعة في مجال البنوك والإدارة.

وكان أول انتخاب للشيخ/ طارق أحمد القاسمي لعضوية مجلس إدارة شركة رأس الخيمة العقارية قد تم بتاريخ 18 أبريل 2012 في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة ولمدة ثلاث سنوات تنتهي بتاريخ 1 أبريل 2015، وعليه تكون المدة التي قضاها في مجلس إدارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له وحتى تاريخه خمس سنوات.

5- الدكتور/ محمد عبد الله المحرزي

وهو يحمل شهادة الدكتوراة في الإدارة الحكومية تخصص الضرائب المضافة من جامعة كامبيرا – استراليا ودرجة الماجستير في الأدب من جامعة وستمنستر – المملكة المتحدة، ويعمل حالياً مدير عام دائرة الجمارك والموانئ برأس الخيمة.

وكان أول انتخاب للدكتور/ محمد عبد الله المحرزي لعضوية مجلس إدارة شركة رأس الخيمة العقارية قد تم بتاريخ 18 أبريل 2012 في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة ولمدة ثلاث سنوات تنتهي بتاريخ 1 أبريل 2018، وعليه تكون المدة التي قضاها في مجلس إدارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له وحتى تاريخه خمس سنوات.

6- الدكتور/ مصطفى على الشرياني

وهو يحمل شهادة الدكتوراة فى الهندسة من جامعة أوليستر – المملكة المتحدة وهو رئيس لجنة التخطيط بجمعية المهندسين بدبي وخبير هندسي فى محاكم دبي ووزارة العدل ومركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي، وخبير تخطيط عمراني بمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، ومحكم وخبير قانوني بالمركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم بدبي.

وكان أول انتخاب للدكتور/ مصطفى على الشرياني لعضوية مجلس إدارة شركة رأس الخيمة العقارية قد تم بتاريخ 19 مارس 2015 فى اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة ولمدة ثلاث سنوات تنتهى بتاريخ 1 أبريل 2018، وعليه تكون المدة التى قضاها فى مجلس إدارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له وحتى تاريخه سنتين.

7- الشيخ أحمد بن عمر القاسمي

وهو يحمل درجة الماجستير فى إدارة الأعمال من الجامعة الكندية فى دبي، ويمتلك خبرة تزيد على ثمان سنوات فى مجال الإدارة والأعمال.

وكان أول انتخاب للشيخ/ أحمد القاسمي لعضوية مجلس إدارة شركة رأس الخيمة العقارية قد تم بتاريخ 19 مارس 2015 فى اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة ولمدة ثلاث سنوات تنتهى بتاريخ 1 أبريل 2018، وعليه تكون المدة التى قضاها فى مجلس إدارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له وحتى تاريخه سنتين تقريباً.

8- جمال سالم بن درويش

وهو يحمل بكالوريوس إدارة أعمال (المحاسبة) من جامعة بيروت، ويمتلك خبرة واسعة وطويلة فى العمل المصرفي وإدارة الأعمال تمتد على مدى أربعة وعشرون عاماً، وهو يشغل حالياً منصب مدير الإمارات الشمالية فى بنك أبو ظبي الوطني.

وكان أول انتخاب للسيد/ جمال سالم بن درويش لعضوية مجلس إدارة شركة رأس الخيمة العقارية قد تم بتاريخ 2 أبريل 2009 فى اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والذى امتد حتى تاريخ 1 أبريل 2012. وقد تم إعادة انتخابه لعضوية مجلس الإدارة فى اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 18 أبريل 2012 ولمدة ثلاث سنوات انتهت فى 1 أبريل 2015 وقد تم إعادة انتخابه مرة أخرى لعضوية مجلس الإدارة فى اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 19 مارس 2015 لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى 1 أبريل 2018 وعليه تكون المدة التى قضاها كرئيس مجلس إدارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له قرابة ثمان سنوات.

9- محمد أحمد رقيط

خريج كلية الملكية البحرية البريطانية ولديه خبرة واسعة في إدارة الأعمال. وتقلد مناصب عدة أهمها عضو المجلس الوطني الاتحادي، وحاليا يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة العلي للإنشاء والتعمير.

وكان أول انتخاب للسيد/ محمد أحمد رقيط لعضوية مجلس إدارة شركة رأس الخيمة العقارية قد تم بتاريخ 2 أبريل 2009 في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والذي امتد حتى تاريخ 1 أبريل 2012. وقد تم إعادة انتخابه لعضوية مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 18 أبريل 2012 ولمدة ثلاث سنوات انتهت في 1 أبريل 2015 وقد تم إعادة انتخابه مرة أخرى لعضوية مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 19 مارس 2015 لمدة ثلاث سنوات تنتهي في 1 أبريل 2018 وعليه تكون المدة التي قضاها كرئيس مجلس إدارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له قرابة ثمان سنوات.

البيانات الخاصة بعضوية السادة رئيس وأعضاء المجلس في شركات مساهمة أخرى ومناصبهم في مواقع رقابية و/ أو حكومية:

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة	العضوية في مجلس الإدارة الأخرى/ المواقع الرقابية و/ أو الحكومية
السيد/ محمد حسن عمران	- رئيس مجلس إدارة بنك رأس الخيمة الوطني - رئيساً لمجمع كلية التقنية العليا بدرجة وزير
السيد/ عبد العزيز عبد الله الزعابي	- رئيس مجلس إدارة شركة الخليج الاستثمارية - النائب الثاني لرئيس المجلس الوطني الاتحادي - رئيس مجلس إدارة مؤسسة رأس الخيمة للأعمال الخيرية
السيد/ محمد سلطان القاضي	- رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الدولي (ش.م.ع) - نائب رئيس مجلس إدارة في شركة رأس الخيمة للأسمت الأبيض والمواد الإنشائية
الشيخ/ طارق أحمد بن حميد القاسمي	- عضو مجلس إدارة شركة رأس الخيمة العقارية
الشيخ/ أحمد بن عمر القاسمي	- عضو مجلس إدارة بشركة رأس الخيمة العقارية
الدكتور/ مصطفى علي الشرياني	- عضو مجلس إدارة بشركة رأس الخيمة العقارية
الدكتور/ محمد عبد الله المحرزي	- مدير عام دائرة الجمارك والموانئ برأس الخيمة
السيد/ جمال سالم بن درويش	- مدير إقليمي - دبي والإمارات الشمالية في بنك أبوظبي الوطني - عضو مجلس إدارة شركة جلفار - عضو مجلس إدارة شركة أسمنت رأس الخيمة

السيد/ محمد أحمد رقيط - مدير عام الدائرة الخاصة لصاحب السمو الشيخ/ سعود بن صقر القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة رأس الخيمة - الأمين العام لمؤسسة صقر للأعمال الخيرية - رئيس مجلس إدارة شركة العلي للإنشاء والتعمير	
---	--

ب – بيان تمثيل العنصر النسائي في مجلس الإدارة للعام 2016:

بموجب نص المادة 8 من النظام الأساسي للشركة بأن يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يشكل من ثمانية (8) أعضاء على الأقل وعشرة (10) أعضاء على الأكثر تنتخبهم الجمعية العمومية العادية بالتصويت السري فقد كان عدد ونسبة الأعضاء الذكور والإناث على النحو التالي:

العنصر	العدد	النسبة
أعضاء مجلس الإدارة – ذكور	9	100%
أعضاء مجلس الإدارة – إناث	0	0%

ت – بيان بأسباب عدم ترشح أي عنصر نسائي لعضوية مجلس الإدارة

تؤمن شركة رأس الخيمة العقارية بأهمية مشاركة العنصر النسائي في مسيرة التنمية وضرورة مشاركتها في مجالس إدارة للشركات، وذلك خلال دورات مجلس الإدارة السابقة قد تم فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة لكلا الجنسين دون أي تمييز إلا أنه لم يتقدم أي عنصر نسائي للترشح لعضوية مجلس الإدارة خلال دورات المجلس السابقة.

ث – بيان تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور جلسات المجلس واللجان المنبثقة عنه:

1. مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة عن العام 2015:
بلغ مجموع المكافآت المدفوعة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2015 مبلغ
3,500,000 درهم

2. مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2016 والتي سيتم عرضها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للمصادقة عليه:
وبموجب القوانين الاتحادية وقواعد الحوكمة، يجب ألا تزيد مكافأة مجلس الإدارة عن 10% من الربح الصافي على ألا تتجاوز 10% من تلك الأرباح للسنة المالية كما يجوز أن تدفع

الشركة مصاريف أو أتعاباً أو مكافأة إضافية أو مرتباً شهرياً بالقدر الذي يقرره مجلس الإدارة لأي عضو من أعضائه إذا كان العضو يعمل في أي لجنة أو يبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو في مجلس إدارة الشركة وذلك وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 7 لسنة 2016 بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة.

وعليه فقد تم اقتراح مبلغ 5 مليون درهم كمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2016 على أن يتم عرض الموضوع على السادة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية لمناقشة المقترح والمصادقة عليه.

3. بيان بتفاصيل بدلات حضور جلسات مجالس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس التي تقاضاها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية للعام 2016:

قرر مجلس الإدارة عدم دفع أي مبالغ كبدلات حضور مجالس الإدارة أو بدلات تمثيل للجان المنبثقة عن المجلس، ورد هذه المبالغ إلى الشركة حال تقاضي أي عضو من أعضاء المجلس لهذه المبالغ، وذلك عملاً بأحكام المادة 21 من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم 7 لسنة 2016 والتي نصت على أن: "تتكون مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من نسبة مئوية لا تتجاوز 10% من تلك الأرباح للسنة المالية، كما يجوز أن تدفع الشركة مصاريف أو أتعاباً أو مكافأة إضافية أو مرتباً شهرياً بالقدر الذي يقرره مجلس الإدارة لأي عضو من أعضائه إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة أو يبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق واجباته العادية كعضو في مجلس إدارة الشركة، ولا يجوز صرف بدل حضور لرئيس أو عضو مجلس الإدارة عن اجتماعات المجلس" وعليه بلغت بدلات حضور جلسات مجالس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس التي تقاضاها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية للعام 2016 صفر.

ج - عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2016:

عقد المجلس خلال العام المالي 2016 المنتهى في 31 ديسمبر 2016 الاجتماعات الآتية:

- 1- الاجتماع رقم 1/2016 بتاريخ 2016/2/13
- 2- الاجتماع رقم 2/2016 بتاريخ 2016/4/30
- 3- الاجتماع رقم 3/2016 بتاريخ 2016/6/25
- 4- الاجتماع رقم 4/2016 اتخذت القرارات بالتمرير
- 5- الاجتماع رقم 5/2016 بتاريخ 2016/11/3
- 6- الاجتماع رقم 6/2016 بتاريخ 2016/12/17

عدد مرات الحضور الشخصي للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كانت على النحو التالي:

عدد مرات الحضور	الاسم
6	السيد/ محمد حسن عمران
5	السيد/ عبد العزيز عبد الله الزعابي
6	السيد/ محمد سلطان القاضي
6	الشيخ/ طارق أحمد القاسمي
5	الشيخ/ أحمد بن عمر القاسمي
6	الدكتور/ مصطفى علي الشرياني
5	الدكتور/ محمد عبد الله المحرزي
6	السيد/ جمال سالم بن درويش
2	السيد/ محمد أحمد رقيط

ح. المهام والاختصاصات التي فوضها مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية:

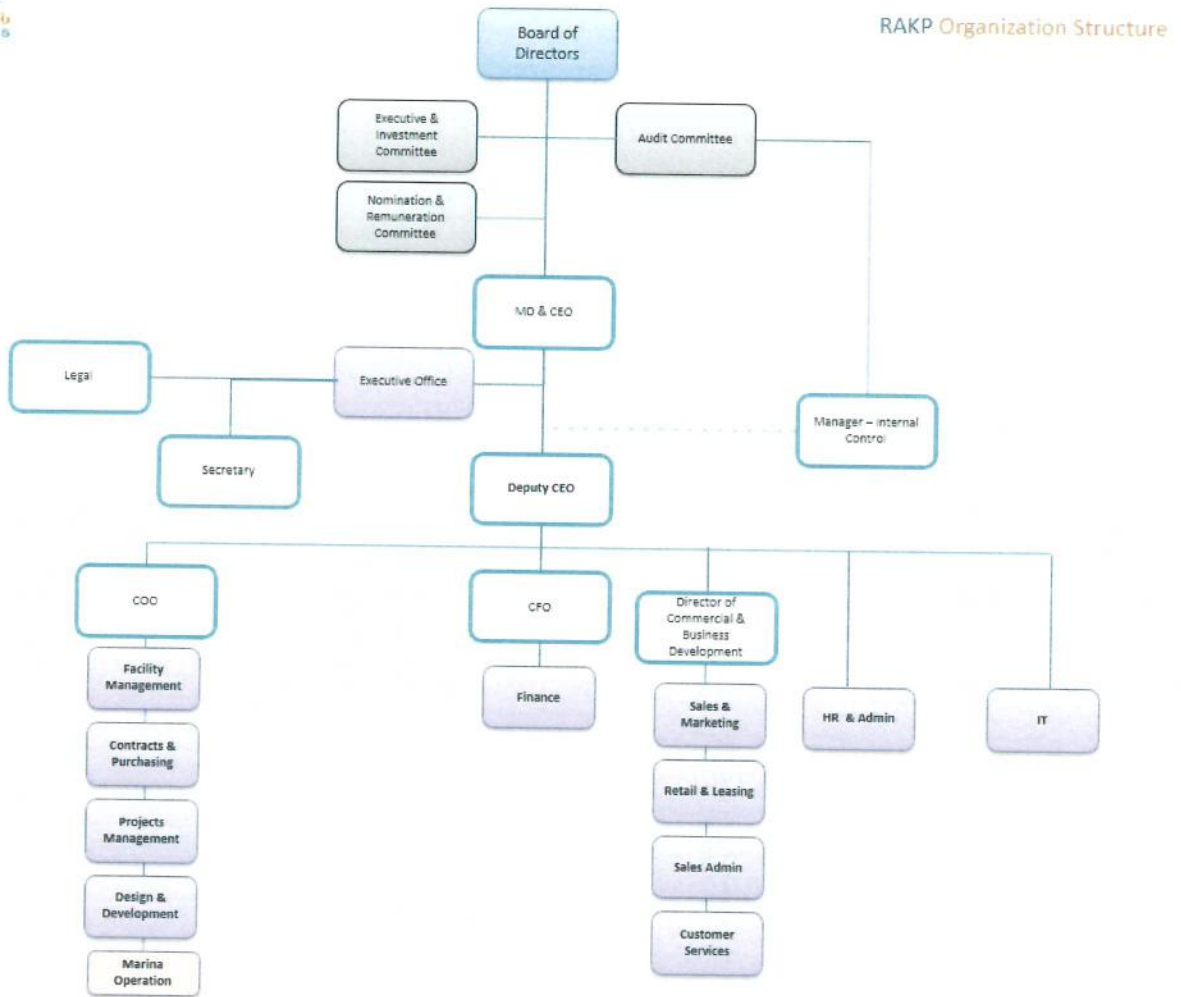
تفويض عام صادر من مجلس إدارة شركة رأس الخيمة العقارية استناداً لأحكام النظام الأساسي لشركة رأس الخيمة العقارية "الشركة" وقرار مجلس الإدارة العاشر الصادر بتاريخ 2016/5/17 في اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 2016/4/30 البند المتعلق بالاطلاع على نموذج التفويض الخاص بالسيد/ العضو المنتدب/ الرئيس التنفيذي حيث قرر المجلس بالإجماع على تفويض العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لشركة رأس الخيمة العقارية السيد/ محمد سلطان القاضي في تمثيل الشركة لدى كافة الدوائر والجهات على كافة المعلومات والجهات الرسمية وغير الرسمية والخاصة ولدى الشركات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والتوقيع على كافة المعاملات والأوراق اللازمة لإتمام أعمال الشركة لدى كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية والخاصة ولدى البنوك والمؤسسات المالية، وفي تمثيل الشركة والتوقيع نيابة عنها في كافة الأمور والنواحي المالية والإدارية والقانونية والقضائية وفي شراء الأسهم والحصص في الشركات القائمة منها والتي ما زالت تحت التأسيس وفي الاشتراك في إدارتها واتخاذ قراراتها وإدارة كافة شؤونها من كافة النواحي المالية والإدارية والقانونية والقضائية.

كما قرر مجلس الإدارة تفويض السيد/ محمد سلطان القاضي (العضو المنتدب/ الرئيس التنفيذي) بالتوقيع على العقود التي تتضمن شرط التحكيم وإبرام وتوقيع اتفاقيات التحكيم مع أي طرف باسم الشركة وبالنيابة عنها واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في هذا الخصوص بما في ذلك تعيين المحكمين والخبراء وردهم وإجراء التسويات والتصالح والتنازل واتخاذ كافة الإجراءات الأخرى المتعلقة بالتحكيم والتي تتطلب تفويض خاص بموجب القانون وذلك بموجب نص المادة 25 من النظام الأساسي للشركة، والإجازة والمصادقة على كافة اتفاقيات التحكيم والعقود التي تتضمن شرط التحكيم التي تم إبرامها سابقاً من قبل السيد/ محمد سلطان القاضي (العضو المنتدب/ الرئيس التنفيذي) باسم الشركة وبالنيابة عنها مع أي طرف كان، وكافة ما تم اتخاذه من إجراءات في هذا الخصوص وذلك في ضوء أحكام النظام الأساسي للشركة.

خ. التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة (أصحاب المصالح)

لم يتم التعامل مع أي من الأطراف ذات العلاقة (أصحاب المصالح)

د. الهيكل التنظيمي للشركة:



ذ. البيانات التفصيلية الخاصة بأسماء كبار الموظفين التنفيذيين في الشركة

الاسم	المنصب	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة لعام 2016 بالدرهم	مجموع المكافآت المدفوعة لعام 2016 (bonuses) بالدرهم
السيد/ محمد سلطان القاضي	العضو المنتدب/الرئيس التنفيذي	07-05-2005	2,495,972	2,250,000
السيد/ باول أشتون	نائب الرئيس التنفيذي	13-01-2014	1,114,274	400,000
السيد/ محمد الطير	المدير التنفيذي للعمليات	17-02-2008	782,379	130,000
السيد/ ماروكي جوزيف	الرئيس المالي	05-12-2005	625,156	200,000
السيد/ عامر الزعبي	المستشار القانوني	08-02-2009	614,733	80,000
السيد/ وسيم خان (مستقيل)	مدير التسويق والمبيعات	15-02-2016	167,287	---

رابعاً مدقق الحسابات الخارجي:

أ. نبذة عن مدقق حسابات الشركة، وبيان الأتعاب والتكاليف الخاصة بالتدقيق والخدمات الأخرى

تعتبر شركة "ديلويت أند توش" واحدة من مؤسسات التدقيق الخارجي ذات الخبرة الواسعة في مجال التدقيق والمعتمدة لدى وزارة الاقتصاد، وتمتلك شركة "ديلويت أند توش" مكاتب في أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة، وقد تم تعيين شركة "ديلويت أند توش" كمدقق حسابات الشركة الخارجي وهو مستقل عن الشركة وعن مجلس الإدارة وهو غير شريك أو وكيل لأحد مؤسسي الشركة أو أحد أعضاء مجلس إدارتها أو قريباً له حتى الدرجة الرابعة وأن جميع الأعمال التي يقوم بها مدقق الحسابات الخارجي خالية من أي تضارب للمصالح، هذا وتلتزم الشركة بتطبيق كافة البنود والشروط الخاصة بمدقق الحسابات الخارجي التزاماً بأحكام القرار الوزاري رقم 7 لسنة 2016 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي.

اسم مكتب التدقيق	ديلويت "أند توش"
عدد السنوات التي قضاها كمدقق حسابات خارجي للشركة	ست سنوات
إجمالي أتعاب التدقيق للبيانات المالية لعام 2016 بالدرهم	275,000
أتعاب وتكاليف الخدمات الخاصة الأخرى بخلاف التدقيق للبيانات المالية لعام 2016	لا يوجد
تفاصيل وطبيعة الخدمات المقدمة الأخرى	مراجعة التقارير المالية الربعية والسنوية

وقد تم تعيين شركة ديولوبيت أند توش كمدقق الحسابات الخارجى للشركة بموافقة الجمعية العمومية السنوية لعام 2011 وذلك فى اجتماعها العادى بتاريخ 24 مارس 2011 وحددت أتعابهم بمبلغ 215,000 (مائتان وخمسة عشر ألف درهم)، وقد تم إعادة تعيينهم كمدقق حسابات خارجى للشركة وذلك فى اجتماع الجمعية العمومية العادية بتاريخ 18 أبريل 2012 كمدقق حسابات خارجى للشركة وحددت أتعابهم بمبلغ 255,000 (مائتان وخمسة وخمسون ألف درهم)، وقد تم إعادة تعيينهم كمدقق حسابات خارجى للشركة وذلك فى اجتماع الجمعية العمومية العادية بتاريخ 16 مارس 2013 وحددت أتعابهم بمبلغ 275,000 (مائتان وخمسة وسبعون ألف درهم) وتم إعادة تعيينهم كمدقق حسابات خارجى للشركة للسنة المالية 2014 وذلك فى اجتماع الجمعية العمومية العادية بتاريخ 13 مارس 2014 وحددت أتعابهم بمبلغ 275000 (مائتان وخمسة وسبعون ألف درهم) وقد أعيد تعيينهم كمدقق خارجى للشركة للسنة المالية 2015 وذلك فى اجتماع الجمعية العمومية العادية بتاريخ 19 مارس 2015 وحددت أتعابهم بمبلغ 235,000 (مائتان خمسة وثلاثين ألف درهم) وقد أعيد تعيينهم بتاريخ 19 مارس 2016 وحددت أتعابهم بمبلغ 275,000 وتضمنت خدماتهم كافة الخدمات المهنية التى لها علاقة بمراجعة التقارير المالية الربعية وكذلك السنوية وفقاً لكافة البنود والشروط الخاصة بمدقق الحسابات الخارجى عملاً بأحكام القرار الوزارى رقم 7 لسنة 2016.

خامساً أسماء لجنة التدقيق:

تشكلت هذه اللجنة وفقاً لأنظمة وضوابط حوكمة الشركات وهى مكونة من أربعة أعضاء ثلاثة منهم أعضاء فى مجلس الإدارة وعضواً مستقلاً رابعاً من خارج المجلس تم تعيينه من قبل مجلس الإدارة:

أعضاء لجنة التدقيق خلال الدورة السابقة لمجلس الإدارة والمنتبهة بتاريخ 19 مارس 2005 هم:

- الشيخ/ طارق أحمد بن حميد القاسمى رئيساً للجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذى مستقل)
- السيد/ محمد عبد الله المحرزى عضواً فى اللجنة مستقل (عضو مجلس إدارة غير تنفيذى مستقل)
- السيد/ محمد بن ثعلوب الدرعى (عضو مجلس إدارة غير تنفيذى مستقل)
- السيد/ ساجو أغسنتين، عضواً فى اللجنة

وتم إعادة تشكيل لجنة التدقيق خلال الدورة الحالية لمجلس الإدارة بتاريخ 19 مارس 2015 وحتى تاريخه وتضمنت اللجنة السادة:

- الدكتور/ محمد عبد الله المحرزى، رئيساً للجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذى مستقل)
- الدكتور/ مصطفى على الشريانى، عضواً فى اللجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذى مستقل)
- السيد/ ساجو أغسنتين، عضواً فى اللجنة

وقد تم تعيين السيد/ ساجو أغسنتين من خارج مجلس إدارة الشركة كعضو فى لجنة التدقيق وهو محاسب قانونى ولديه أكثر من 20 عاماً من الخبرة والممارسة فى مجلس التحليل المالى والاستشارى، ويحمل السيد/ ساجو درجة الماجستير فى إدارة الأعمال وشهادة من معهد المحاسبين القانونيين فى الهند وهو شريك فى شركة موريسون مينون – محاسبون، وشريك فى بعض الشركات الخاصة الأخرى التى تعمل فى مجال المحاسبة والتدقيق، وتعتبر الشركة أن تعيينه إضافة ذات قيمة عالية جداً لعمل اللجنة والشركة على حد سواء نظراً لخبرته الطويلة فى هذا المجال.

لم يتم تقديم أي خدمات خاصة أخرى أو إضافية من شركة "دوليت أند توش" مدقق الحسابات الخارجي للشركة بخلاف التدقيق للبيانات المالية عام 2016.

أبرمت شركة رأس الخيمة العقارية عقد مع شركة جرانت ثورنتون من أجل أعمال التدقيق الداخلي بالإضافة إلى عمل مدير التدقيق بمبلغ 190,000 درهم.

أما مهام لجنة التدقيق الأخرى فهي:

- وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي ورفع التقرير إلى مجلس الإدارة لتحديد فيه المسائل التي ترى أهمية اتخاذ إجراء بشأنها مع تقديم توصياتها بالخطوات اللازم اتخاذها.
- متابعة ومراقبة واستقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدى موضوعيته ومناقشته حول طبيعته ونطاق عملية التدقيق ومدى فاعليتها وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة.
- مراقبة سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها السنوية والنصف السنوية والربع السنوية ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال السنة وبعد إقفال الحسابات في أي ربع سنوي وعليها التركيز بشكل خاص على ما يلي:
- 1- أية تغييرات في السياسات والممارسات الحسابية
- 2- إبراز النواحي الخاضعة لتقرير الإدارة
- 3- التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق
- 4- افتراض استمرارية عمل الشركة
- 5- التقييد بالمعايير المحاسبية التي تقرها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبو ظبي للأوراق المالية
- 6- التقيد بقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والرئيس المالي في سبيل أداء مهامها وعلى اللجنة الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل في السنة
- النظر في أية بنود هامة وغير معتادة ترد أو يجب إيرادها في تلك التقارير والحسابات وعليها إيلاء الاهتمام اللازم بأية مسائل يطرحها المدير المالي للشركة أو ضابط الامتثال أو مدققي حسابات الشركة الخارجيين
- مراجعة أنظمة الرقابة المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة
- مناقشة نظام الرقابة الداخلية مع الإدارة والتأكد من أدائها لواجبها في إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية
- النظر في نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية التي يكلفها بها مجلس الإدارة أو تتم بمبادرة من اللجنة وموافقة الإدارة
- التأكد من وجود التنسيق في ما بين المدقق الداخلي للشركة ومدقق الحسابات الخارجي والتأكد من توفر الموارد اللازمة لجهاز الرقابة الداخلية ومراجعة ومراقبة فاعلية ذلك الجهاز
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية في الشركة
- مراجعة رسالة مدقق الحسابات الخارجي وخطة عمله وأية استفسارات جوهرية يطرحها المدقق على الإدارة التنفيذية بخصوص السجلات المحاسبية أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة وردّها وموافقتها عليها
- التأكد من رد مجلس الإدارة في الوقت المطلوب على الاستيضاحات والمسائل الجوهرية المطروحة في رسالة مدقق الحسابات الخارجي

- وضع الضوابط التي تمكن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها من المسائل بشكل سري والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة لتلك المخالفات
 - مراقبة مدى تفيد الشركة بقواعد السلوك المهني
 - ضمان تطبيق قواعد العمل الخاصة بمهامها والصلاحيات الموكلة إليها من قبل مجلس الإدارة
 - مناقشة واعتماد التقارير المالية الربعية للشركة والمصادقة عليها ورفعها إلى السوق المالي وهيئة الأوراق المالية والسلع في حال تعذر اجتماع مجلس الإدارة في التوقيت المناسب
 - التأكد من تطبيق ضوابط حوكمة الشركات كما هو وارد بقرار هيئة الأوراق المالية رقم 7 لسنة 2016
 - مراجعة استثمارات الشركة وتقييمها واعتماد الحلول المناسبة بشأنها كاختيار آليات التخارج أو اعتماد الفرص الاستثمارية الأنسب بمبالغ لا تتجاوز (50 مليون درهم)
 - مراجعة الميزانية المالية للشركة والتدفقات النقدية وملفات الاستثمار بشكل دوري ورفعها إلى مجلس الإدارة
 - التأكد من وجود نظام مناسب للتصنيف والأرشفة (كمحاضر الاجتماعات وقرارات اللجنة وما إلى ذلك)
 - ترفع اللجنة جميع تقاريرها إلى مجلس إدارة الشركة لاعتمادها والمصادقة عليها وذلك في أول اجتماع يعقده المجلس عقب آخر اجتماع للجنة
 - تعقد اللجنة اجتماعها مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك وتحفظ محاضر اجتماعاتها من قبل المقرر
 - تلتزم الشركة بتوفير كافة الموارد الكافية للجنة لأداء واجبها بما في ذلك التصريح لها بالاستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضرورياً
 - يمكن للجنة الاستعانة بأي من الموظفين ذوي التخصصات أو أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية بأي وقت وذلك لشرح المواضيع ذات الصلة بعمل اللجنة
 - لمجلس الإدارة الحق في طلب عقد اجتماع مع اللجنة كلما ارتأى ذلك
 - أي أمور أخرى يكلفها بها رئيس المجلس أو مجلس الإدارة أو تفويضها مصلحة العمل وبما ينسجم مع مهام وطبيعة عمل اللجنة
 - النظر في أية مواضيع أخرى يحددها مجلس الإدارة
- ب. عدد وتواريخ الاجتماعات التي عقدتها اللجنة وعدد مرات الحضور الشخصي للأعضاء في الاجتماعات المنعقدة:**

عقدت اللجنة خلال العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2016 الاجتماعات الآتية:

- 1- الاجتماع رقم 2016/1 بتاريخ 2016/2/6
- 2- الاجتماع رقم 2016/2 بتاريخ 2016/5/25
- 3- الاجتماع رقم 2016/3 بتاريخ 2016/11/1

الاسم	عدد مرات الحضور
السيد/ محمد عبد الله المحرزي	3
الدكتور مصطفى على الشرياني	3
السيد/ ساجو اغسنتين	3

سادساً لجنة الترشيحات والمكافآت:

أ. أسماء أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت واختصاصتها والمهام الموكلة إليها:
تشكلت لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لأنظمة وضوابط حوكمة الشركات وهي مكونة من أربعة أعضاء من المجلس وهم:

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت خلال الدورة الحالية لمجلس الإدارة بتاريخ 19 مارس 2015 وحتى تاريخه وهم:

السيد/ جمال سالم بن درويش رئيساً للجنة	(عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل)
الشيخ/ أحمد بن عمر القاسمي، عضواً في اللجنة	(عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل)
السيد/ محمد سلطان القاضي، عضواً في اللجنة	(العضو المنتدب/ الرئيس التنفيذي)

وقد أضيف الدكتور/ محمد عبد الله المحرزي إلى لجنة الترشيح والمكافآت (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل) بموجب قرار مجلس الإدارة رقم 6 في جلسته رقم (5) المنعقدة بتاريخ 2016/12/17 وذلك تنفيذاً لقواعد الحوكمة.

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالمسئوليات التالية بغرض إنجاز أهدافها:

- التأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين بشكل مستمر
- تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم
- اختيار المرشحين ومراجعة كافة عمليات الترشيح من أجل عملية تعيين أو إعادة تعيين ما يلي:
 - 1- أعضاء مجلس الإدارة بغرض الاعتماد من المساهمين
 - 2- عضو مجلس الإدارة المنتدب
 - 3- أعضاء اللجان المختلفة للمجلس بغرض الاعتماد من قبل المجلس
- ترتيب ومتابعة الإجراءات المتعلقة باقتراحات العضوية في مجلس الإدارة وفقاً لأحكام القوانين واللوائح السارية واللوائح الخاصة بهيئة الأوراق المالية والسلع
- تنظيم ومتابعة الإجراءات الخاصة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة بما يتفق مع القوانين والأنظمة المعمول بها وأحكام هيئة الأوراق المالية والسلع
- البحث عن الأفراد المؤهلين لترشيحهم كأعضاء للمجلس وتقديم توصية بشأنهم إلى المجلس وإجراء دراسة حول خلفية ومؤهلات المرشحين المحتملين لعرضها على المجلس
- تقديم لائحة سنوية إلى مجلس الإدارة تتضمن الأفراد الموصى بترشيحهم من أجل الاختيار وذلك خلال الاجتماع السنوي العام للمساهمين

- تقديم تقارير سنوية إلى مجلس الإدارة مرفقة بتقييم لأداء المجلس ويجب على اللجنة مناقشة التقرير مع المجلس بعد نهاية كل سنة مالية
- مراجعة تشكيل المجلس واللجان بصورة سنوية وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة عند الحاجة بشأن عضوية اللجان
- الإشراف العام على تقييم أداء المجلس وأعضائه ومجالات مسؤولياتهم ، ويتم ذلك بصورة سنوية على الأقل واقتراح معايير أداء موضوعية
- إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة ومراقبة تطبيقها ومراجعتها بشكل سنوي
- مراجعة خطط التطور المهني وخطط التعاقب الوظيفي داخل المؤسسة ومناقشة ذلك مع المجلس والإدارة العليا
- مراجعة وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن عقود العمل وترتيبات الفصل وترتيبات التقاعد وأية امتيازات خاصة بالأعضاء الرئيسيين بالإدارة العليا
- إعداد السياسة الخاص بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والعاملين فيها، ومراجعتها بشكل سنوي وعلى اللجنة أن تتحقق من أن المكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا للشركة معقولة وتتناسب وأداء الشركة
- تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم
- دراسة واعتماد مدفوعات نهاية الخدمة والمكافآت ومدفوعات الفصل والمدفوعات المماثلة إلى أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبين والإدارة التنفيذية
- مراجعة وتقييم مدى كفاءة ميثاق اللجنة بصورة سنوية وطلب موافقة مجلس الإدارة على التغييرات المقترحة

ب- عدد وتواريخ الاجتماعات التي تقيمتها اللجنة وعدد مرات الحضور الشخصي للأعضاء في الاجتماعات المنعقدة:

عقدت اللجنة خلال العام المالي 2016 اجتماعا واحدا برئاسة السيد جمال سالم درويش بتاريخ 2016/1/30 وحضره كل من:

- 1- الشيخ أحمد بن عمر القاسمي (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل)
- 2- السيد/ محمد سلطان القاضي (العضو المنتدب الرئيس التنفيذي)

سابعاً نظام الرقابة الداخلية

اعتمد مجلس إدارة الشركة في جلسته رقم (2) لسنة 2007 المنعقد بتاريخ 2007/4/19 تأسيس إدارة في الشركة سميت آنذاك بإدارة التدقيق الداخلي، ثم تم تعديل اسمها لاحقاً بقرار من مجلس الإدارة لتصبح "دائرة الرقابة الداخلية" لتتناسب مع ما ورد من تسميات للجان في متطلبات حوكمة الشركات موضوع هذا التقرير، والتي يشغلها حالياً السيد/عثمان زيشمان والذي يحمل شهادة البكالوريوس في التجارة عام 2002 ولديه خبرة عملية بأعمال التدقيق الداخلي، ويقوم مجلس الإدارة وبشكل مستمر بمراجعة نظام الرقابة الداخلية للتأكد من فاعليته وتحقيق أهدافه.

المهام الوظيفية لدائرة الرقابة الداخلية:

الرقابة الداخلية نشاط رقابي واستشاري مستقل يهدف إلى تحسين الأداء وتعظيم قيمة الشركة بغرض مساعدة الإدارة في إنجاز أهدافها وذلك عن طريق تنفيذ نظام محكم ومتواصل يعنى بتقييم وتطوير فاعلية أداء إدارة المخاطر ونظام الرقابة والضبط الداخلي بالشركة، وتقوم أيضا الرقابة الداخلية بالتأكد من شمولية ومصداقية المعلومات بالشركة، الالتزام بالسياسات والإجراءات، حماية الممتلكات، الاستخدام الاقتصادي والفعال للموارد ومن تنفيذ الأهداف التنظيمية والتشغيلية بالشركة.

1. القيم:

يقوم مدير وموظفو إدارة الرقابة الداخلية بالآتي:

- أ- بذل الحد الأعلى للمهنة والأمانة والأخلاقيات
- ب- إنشاء علاقات قوية وفعالة عن طريق الاحترام المتبادل والعمل المشترك
- ج- تطوير الشراكة مع جميع موظفي الشركة أثناء عملية التدقيق والخدمات الاستشارية
- د- استفاد وتدريب الأفراد ذوي الخبرات المناسبة

2. نطاق العمل:

تقوم إدارة الرقابة الداخلية بمشاركة الإدارة والمجتمع الداخلي بالشركة والأطراف المختلفة بالمساهمة في تحقيق أهداف الشركة ودعمها في الالتزام بالسياسات والقواعد والإجراءات. وتعمل إدارة الرقابة الداخلية على الاهتمام بمناطق الخطر التي لها تأثير كبير على الشركة كما أنه يجب أن تكون لدى إدارة الرقابة الداخلية المرونة الكافية للتفاعل مع الظروف المتغيرة، وبشكل محدد تعمل إدارة الرقابة الداخلية على تقييم مدى إحكام نظام الضبط الداخلي والرقابة وإدارة المخاطر بالشركة للتأكد من:

- أ- الأخطار قد تم تحديدها وإدارتها بشكل مناسب
- ب- دقة المعلومات الإدارية والمالية والتشغيلية الهامة وكذلك مصداقيتها وسلامتها وتوقيتها
- ج- التزام الموظفين بالسياسات والقوانين والتعليمات
- د- الاقتناء الاقتصادي للمواد واستخدامها بكفاءة وحمايتها بصورة كافية
- هـ - إنجاز البرامج والخطط والأهداف بالفاعلية المطلوبة
- و- جودة وتطوير العملية الرقابية بالشركة بصورة مستمرة
- ز- المتطلبات التشريعية والتنظيمية الهامة والتي لها تأثير على الشركة قد تم إدارتها بشكل صحيح

3. المحاسبة:

يكون مدير الرقابة الداخلية مسؤولاً عن أداء واجباته أمام مجلس إدارة الشركة من خلال لجنة التدقيق كما أنه يكون مسؤولاً عن تقديم تقارير التدقيق إلى العضو المنتدب والرئيس التنفيذي، وتتضمن تلك المسؤولية الآتي:

- أ- القيام بصورة منتظمة بالتأكد من دقة وكفاءة الرقابة والضبط الداخلي بالشركة وذلك في الأنشطة التي تقع ضمن نطاق ومهام التدقيق.
- ب- تقديم التقارير عن القضايا الهامة مع عرض المعلومات المتعلقة بالقرار المناسب لمثل هذه القضايا وكذلك إعطاء التوصيات لتحسين التشغيل في الأنشطة المتعلقة بتلك القضايا.
- ج- تقديم معلومات بشكل دوري عن وضع ونتائج خطة التدقيق السنوية وعن كفاية أدوات إدارة الرقابة الداخلية.
- د- التنسيق مع الوظائف الإشرافية والرقابية الأخرى الداخلية منها والخارجية ويشمل ذلك كل المجالات مثل إدارة المخاطر ورقابة الالتزام والأمن والقوانين والأخلاق والتدقيق البيئي والخارجي.

4. الصلاحيات:

إن مدير وموظفي الرقابة الداخلية لديهم الصلاحيات التالية:

- أ- الوصول غير المقيد إلى جميع الوظائف والسجلات والممتلكات والموظفين
- ب- تخصيص موارد إدارة الرقابة الداخلية واختيار المهام وتحديد نطاق عمل الرقابة الداخلية وتطبيق التقنيات اللازمة لإنجاز أهداف التدقيق
- ج - الحصول على المساعدة الضرورية من الموظفين في إدارات الشركة المختلفة عند القيام بالتدقيق بالإضافة إلى الخدمات المتخصصة الأخرى من داخل أو خارج الشركة.

كما أن مدير وموظفي إدارة الرقابة الداخلية ليس لهم الصلاحيات الآتية:

- أ- أداء أي مهام تشغيلية للشركة أو مؤسساتها الفرعية
- ب- إنشاء أو الموافقة على أي معاملة حسابية خارجة عن نشاط إدارة الرقابة الداخلية
- ج- اتخاذ أية قرارات تقع ضمن مسؤوليات الإدارة

5. الاستقلالية:

يجب ألا يكون هناك تدخل في نشاط الرقابة الداخلية من ناحية تحديد نطاق الرقابة الداخلية أو أداء العمل وتقديم التقارير بالنتائج، ولتحقيق استقلالية إدارة الرقابة الداخلية، فإن موظفي الإدارة مسؤولين أمام مدير الرقابة الداخلية الذي يكون مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام لجنة التدقيق وهو أيضاً لديه مسؤوليات تجاه العضو المنتدب، والرئيس التنفيذي والمدير لديه صلاحية كاملة ومستقلة للتعامل مع أي فرد داخل الشركة لأداء واجباته.

6. المعلومات والسرية:

المعلومات التي يحصل عليها المدققون من خلال تدقيقهم يجب أن توفر أساساً يعتمد عليه في عملية التدقيق وتقديم التقارير والتوصيات. وأوراق عمل التدقيق التي تتضمن تلك المعلومات هي ملكية الشركة بينما تبقى هذه الأوراق تحت إشراف إدارة الرقابة الداخلية ويمكن الوصول إليها عن طريق الأفراد المخولين بذلك فقط.

وأيضاً يجب على المدقق الداخلي:

- أن يكون حريص في استعمال وحماية المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء المهمة التي يقوم بها
- عدم استعمال المعلومات لأى غرض شخصي أو لتحقيق مصالح شخصية بأي طريق غير قانوني أو غير شرعي أو غير أخلاقي بالشركة.
- الكشف عن جميع الحقائق المعروفة لديه والتي سيؤدي عدم كشفها إلى نقصان في تقرير التدقيق.

7. المسئوليات:

مدير وموظفي إدارة الرقابة المالية مسئولون عن:

- أ- وضع السياسات الخاص بنشاط الرقابة الداخلية ويكون المدير مسئولاً عن التوظيف الفني أو الإداري لتلك السياسات.
- ب- وضع خطة التدقيق السنوية باستخدام منهاج يعتمد على تحديد المخاطر المرتبطة بالأنشطة، وتقديم تلك الخطة إلى لجنة التدقيق والمدير التنفيذي للمراجعة والاعتماد.
- ج- تطبيق خطة التدقيق السنوية، كما تم اعتمادها من قبل اللجنة، مع إدخال أي مهام أو واجبات خاصة مطلوبة من قبل الإدارة واللجنة.
- د- إنشاء وتنفيذ برامج عمل شامل لتغطية جميع مناطق التدقيق المذكورة في الخطة السنوية، وأيضاً لتقييم وتطوير نظام الرقابة والضبط الداخلي والأنشطة التنظيمية بالشركة.
- هـ - إعادة تقييم خطة التدقيق بشكل مستمر استناداً إلى الظروف المتغيرة وإجراء التعديلات حسب الضرورة.
- و- إصدار تقارير التدقيق إلى العضو المنتدب الرئيس التنفيذي والمدراء الآخرين بنتائج نشاطات التدقيق.
- ز- إفادة العضو المنتدب الرئيس التنفيذي ولجنة التدقيق بالاتجاهات الحالية والممارسات الناجحة في مجال الرقابة الداخلية بالشركة.

ح - تقديم تقرير إلى لجنة التدقيق عن أعمال الرقابة الداخلية والقضايا الخطرة في الاجتماعات الدورية.

ط - متابعة الملاحظات المرسله إلى الإدارة وتقييم الخطط أو الإجراءات التصحيحية المتخذة.

ي- القيام بأعمال المتابعة الدقيقة للتأكد من تنفيذ وفاعلية الإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

ك - الأخذ في الاعتبار نطاق عمل المدققين الخارجيين والهيئات الخارجية حسب الضرورة لغرض شمولية عملية التدقيق بالشركة.

ل - المساعدة في إجراء التحقيقات في الأعمال التي تتعلق بخيانة الأمانة داخل الشركة وإشعار المدير التنفيذي ولجنة التدقيق والمدراء الآخرين بالنتائج. ومساعدة السلطات الرسمية في الادعاءات المختلفة (إذا لزم الأمر).

م- القيام بأي خدمات استشارية لمساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها ومعالجة الأمور المختلفة، ويمكن أن يتضمن ذلك تصميم الأنظمة والتدريب والمبادرات الجديدة.

ن- المشاركة في اللجان المختلفة وفي مهام رقابة الالتزام ومهام تطوير الأنظمة وذلك لإمداد الشركة بالإرشادات اللازمة لمعالجة القضايا المحتملة ومناطق ضعف أو عدم كفاءة الرقابة الداخلية.

س - القيام بتقييم وظائف الشركة الهامة وأيضاً تقييم التغييرات والاستحداثيات في أنظمة العمليات، والخدمات، والأنظمة الرئيسية والأنظمة الرقابية بالشركة مع العمل على تطوير المساعدة في تطبيق تلك التغييرات.

ع - تأدية جميع المتطلبات المتعلقة بشؤون الرقابة الداخلية التي يتم التكلفة بها من قبل مجلس الإدارة.

معايير ممارسة الرقابة الداخلية:

تتم ممارسة المهنة بإدارة الرقابة الداخلية بالشركة وفقاً للمعايير الدولية لممارسة مهنة الرقابة الداخلية (SPPIA) الصادرة عن معهد الرقابة الداخلية (IIA). وتمثل تلك المعايير الحد الأدنى لممارسة المهنة في إدارة الرقابة الداخلية بالشركة.

وعليه فإن مجلس إدارة الشركة يقر بمسئوليته عن تطبيق نظام الرقابة الداخلية في الشركة ومراجعتها الدورية لهذا النظام وفعاليتها وذلك من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس.

ضابط الامتثال

تم تعيين السيد/ عامر عايد الزعبي المستشار القانوني ومقرر مجلس الإدارة ضابط الامتثال، ويحمل السيد/ عامر الزعبي درجة الماجستير في القانون من جامعة اكسفورد بروكس - المملكة المتحدة ولديه خبرة عملية تمتد إلى 18 سنة عمل خلالها في شركات المحاماة والاستشارات القانونية ومستشار قانوني لدى هيئة تخصصية قطاع الكهرباء والطاقة في الأردن بالإضافة إلى الخبرة الأكاديمية حيث كان محاضراً في كلية الاقتصاد والقانون في الجامعة الهاشمية في الأردن.

ثامنا المخالفات المرتكبة خلال السنة المالية

لم يتم ارتكاب أي مخالفة خلال السنة المالية 2016

تأسعاً مساهمة الشركة في تنمية المجتمع المحلي والحفاظ على البيئة

قامت شركة رأس الخيمة العقارية وخلال العام 2016 بالمساهمات الآتية:

- رعاية مهرجان عوافي 2016 كراعي فضي
- رعاية اللجنة العليا المنظمة لاحتفالات اليوم الوطني ال 45 في رأس الخيمة
- رعاية جمعية النخيل للفن والتراث الشعبي
- رعاية مركز رأس الخيمة لتأهيل المعاقين
- تنظيم حملة تنظيف الشاطئ
- تنظيم حملة إفطار صائم لفئة العمال
- تنظيم حملة توعية لفئة العمال بالتعاون مع المنطقة الطبية في رأس الخيمة

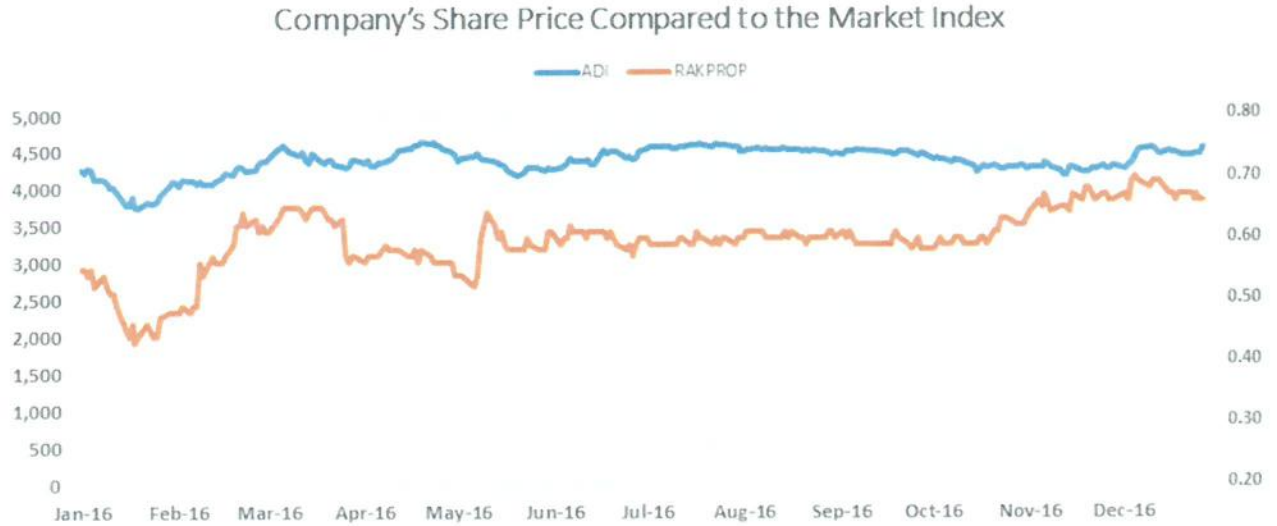
عاشراً معلومات عامة

أ- بيان بسعر سهم الشركة في السوق (أعلى وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال السنة المالية للشركة للعام 2016:

الشهر	التاريخ	أعلى سعر	أدنى سعر	الإغلاق	الحجم	القيمة	عدد التداولات
ديسمبر	28/12/2015	0.66	0.65	0.66	8,675,917	5,671,476	71
نوفمبر	29/11/2016	0.67	0.65	0.67	4,370,800	2,884,381	58
أكتوبر	31/10/2016	0.62	0.62	0.62	7,298,563	4,525,109	24
سبتمبر	28/09/2016	0.60	0.59	0.60	2,336,122	1,388,345	32
أغسطس	31/08/2016	0.61	0.59	0.61	2,684,000	1,609,650	24
يوليو	31/07/2016	0.61	0.59	0.60	6,058,167	3,636,564	38
يونيو	29/06/2016	0.60	0.58	0.60	2,111,343	1,245,669	27
مايو	31/05/2016	0.62	0.59	0.61	38,456,857	23,424,824	204
أبريل	30/04/2016	0.57	0.55	0.56	9,949,415	5,556,129	59
مارس	30/03/2016	0.57	0.56	0.57	3,441,312	1,929,203	35
فبراير	29/02/2016	0.62	0.60	0.62	17,451,737	10,648,114	99
يناير	31/01/2016	0.48	0.46	0.48	7,679,573	3,640,554	61

ب- بيان الأداء المقارن لسهم الشركة مع مؤشر السوق العام ومؤشر القطاع الذي تنتمي إليه الشركة خلال العام 2016:

1- بيان الأداء المقارن لسهم الشركة مع مؤشر السوق العام



2- بيان مؤشر الشركة مع مؤشر القطاع الذي تنتمي إليه



ج - بيان بتوزيع ملكية المساهمين كما في 2016/12/31 (أفراد، شركات، حكومات) مصنفة على النحو التالي: محلي/خليجي/عربي/أجنبي:

مساهمو الشركة				
الجنسية	أفراد	حكومات	شركات	المجموع
الإماراتية	17,431	6	129	7,566
الخليجية	3,236	-	43	3,279
العرب	2,505	-	15	2,520
الأجانب	1,868	-	90	1,958
المجموع	15,040	6	277	15,323

الأسهم الممنوحة				
الإماراتية	أفراد	حكومات	شركات	المجموع
الإماراتية	1,002,512,135	73,150,294	258,480,308	1,334,142,737
الخليجية	89,949,468	-	137,055,506	227,004,974
العرب	129,488,522	-	6,588,202	136,076,724
الأجانب	100,867,551	-	201,908,014	302,775,565
المجموع	1,322,817,676	73,150,294	604,032,030	2,000,000,000

د- توزيع المساهمين وفقاً لحجم الملكية:

حجم الملكية	عدد المستثمرين	نسبتهم المئوية	إجمالي الأسهم	نسبتهم المئوية
أقل من 50,000	13,042	85.11%	130,648,879	6.53%
بين 50,000 إلى 499,999	1,710	11.16%	272,183,411	13.61%
بين 500,000 إلى 4,999,999	484	3.16%	644,886,457	32.24%
مساو أو يزيد على 5,000,000	87	0.57%	952,281,253	47.61%
الإجمالي	15,323	100%	2,000,000,000	100%

هـ - المساهمون الذين يملكون (5%) أو أكثر من رأس مال الشركة كما في 2016/12/31
لا يوجد مساهمون يملكون نسبة 5% أو أكثر من رأس مال الشركة
و- بيان الأحداث الجوهرية التي صادفت الشركة خلال العام 2016:
لم يطرأ أي حدث غير اعتيادي أو جوهري صادف الشركة خلال عام 2016



محمد حسن عمران
رئيس مجلس إدارة شركة رأس الخيمة العقارية